الأمم المتحدة

S/2008/442

مجلس الأمن

Distr.: General
7 July 2008
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه ورقة مفاهيمية من أجل المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن بشأن ''الأطفال والتراع المسلح'' المقرر عقدها في ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٨ (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة والورقة المفاهيمية المرفقة باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) لي لونغ **مينه**
السفير الممثل الدائم لجمهورية
فييت نام الاشتراكية

080708 080708 08-41332 (A)

مرفق الرسالة المؤرخة ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٨ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة

ورقة مفاهيمية من أجل المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن بشأن "الأطفال والتزاع المسلح": ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٨

إدراكا للحاجة إلى زيادة تعزيز التزام مجلس الأمن والتزام الأمم المتحدة عموما بقضية الأطفال المتضررين من التزاعات المسلحة، ستعقد الرئاسة الفييتنامية لمجلس الأمن مناقشة مفتوحة تركز على قضية الأطفال والتزاعات المسلحة، ولا سيما السبل والوسائل التي يمكن من خلالها للمجتمع الدولي ككل أن يسهم في إيجاد حلول طويلة الأجل ومستدامة لهذه القضية.

وقد ظل وضع الأطفال المتضررين من التزاعات المسلحة محط اهتمام مجلس الأمن منذ اتخاذ القرار ١٢٦١ (١٩٩٩)، وهو أول قرار اتخذه المجلس بشأن الأطفال والتزاعات المسلحة. وما فتئ المجلس، منذ ذلك الحين، يثبت إصراره على هذه القضية عن طريق اتخاذ خمسة قرارات مواضيعية أخرى، هي القرارات ١٣١٤ (٢٠٠٠) و ١٣٧٩ (٢٠٠١) و ١٤٦٠ (٢٠٠٣) و ١٥٣٩ (٢٠٠٤) و ١٦١٢ (٢٠٠٥).

وقد أثمر التزام مجلس الأمن بهذه القضية بعض النتائج الملموسة. فقد اتفقت الأطراف المتنازعة المدرجة في مرفقات التقرير السنوي للأمين العام على أربع خطط عمل رسمية لتحديد الأطفال المجندين في صفوف القوات المتحاربة وإطلاق سراحهم ومنع تجنيد المزيد منهم. وفي حالة واحدة فقط، أسفرت خطط العمل هذه عن إطلاق سراح نحو ١ ٤٠٠ طفل من الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة، وقد شُطبت هذه الجماعات من مرفقات التقرير السنوي المذكور. وفي حالات أخرى، أُبرمت اتفاقات رسمية وغير رسمية مع أطراف التزاع، ويُتوقع أن تتحول هذه الاتفاقات إلى خطط عمل رسمية خلال الأشهر المقبلة. وإضافة إلى ذلك، فإن أحكاما محددة بشأن الأطفال أصبحت تُدرج على نحو أكثر منهجية في عمليات واتفاقات السلام، وهي أحكام تنص، في جملة أمور أخرى، على إعادة إدماج الأطفال في مجتمعاتهم المحلية. وأصبحت ولايات حفظ السلام الخاصة بالأمم المتحدة تتضمن هي الأخرى، على نحو أكثر منهجية، أحكاما لحماية الأطفال، وذلك عن طريق إدراج وظائف مستشارين في مجال حماية الأطفال في تسع من بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية.

ويُجري الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والتزاع المسلح استعراضات دورية للتقارير القطرية للأمين العام بشأن الأطفال والتزاعات المسلحة، ويقدم توصيات في

هذا الشأن إلى المجلس. وقد استعرض الفريق العامل حتى الآن ١٨ تقريرا من هذه التقارير، وأصدر على أساسها ١٣ مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات.

وقامت الممثلة الخاصة للأمين العام للأطفال والصراعات المسلحة، بصفتها صوتا أخلاقيا مستقلا للدفاع عن الأطفال، بزيارة ١٢ بلدا خلال الأشهر الثمانية عشر الأخيرة. وأسهمت هذه الزيارات في تحسين التنسيق بين شركاء الأمم المتحدة، وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي، والتعاون مع الحكومات، والحوار مع أطراف النزاع للحصول على التزامات ملموسة بشأن حماية الأطفال.

وفي ظل زيادة التزام مجلس الأمن والمنظومة ككل بهذه القضية، وبالنظر إلى التقدم الطفيف المحرز حتى الآن، فإن الوضع العام للأطفال في حالات النزاع المسلح ما زال باعثا جديا على القلق. ويستعرض التقرير السنوي السابع للأمين العام بشأن الأطفال والصراعات المسلحة (A/62/609-S/2007/757) التطورات التي حدثت في الحالات التي تدعو إلى القلق، ويقدم سلسلة من التوصيات إلى المجلس.

وفي المناقشة المفتوحة الأخيرة بشأن الأطفال والتراعات المسلحة، التي عُقدت في ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٨، ناقش مجلس الأمن التقرير المذكور أعلاه، واعتمد بيانا رئاسيا (S/PRST/2008/6) حُدد فيه عدد من الاعتبارات المهمة لإحراز مزيد من التقدم في هذا المجال. وطلب المجلس أيضا تقديم التقرير المقبل للأمين العام بحلول أيار/مايو ٢٠٠٩.

وتجدر الإشارة إلى أنه بينما تركز الأمم المتحدة إلى حد كبير في تعاملها مع قضية الأطفال والتراعات المسلحة على منظور السلام والأمن وعلى اتباع نهج قائم على الحقوق، فإن كثرة من الدول الأعضاء ترى أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تراعي النهج الإنمائي مراعاة أوفى.

وفي البيان الرئاسي الأخير، شدّد مجلس الأمن على ضرورة اعتماد استراتيجية واسعة النطاق لمنع النزاع، تعالج الأسباب الجذرية للتراع المسلح معالجة شاملة من أجل تعزيز حماية الأطفال على المدى البعيد، بوسائل منها تعزيز التنمية المستدامة، والقضاء على الفقر، وتحقيق المصالحة الوطنية، والحكم الرشيد، والديمقراطية، وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان وحمايتها. وسلّم المجلس كذلك بالحاجة إلى تركيز أقوى على إعادة إدماج الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة والجماعات المسلحة وإعادة تأهيلهم، ودعا في هذا الصدد كافة الأطراف المعنية إلى تعزيز تبادل المعلومات بينها بشأن البرامج وأفضل الممارسات، وضمان توفير ما يكفي من الموارد والتمويل لدعم الاستراتيجيات أو خطط العمل الوطنية في مجال حماية الأطفال ورفاههم، بما في ذلك البرامج المجتمعية، بهدف ضمان الاستدامة الطويلة الأجل

ونجاح استجابتها البرامجية لإطلاق سراح جميع الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة والجماعات المسلحة وإعادة تأهيلهم وإدماجهم.

ومن شأن هذا النهج الإنمائي أن يسهم في إيجاد حل طويل الأجل ومستدام لقضية الأطفال والتراعات المسلحة.

والدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى مدعوة إلى التعبير عن آرائها بشأن الطريقة التي يمكن بها لمجلس الأمن وللأمم المتحدة ككل وللمجتمع الدولي عموما تحقيق نتائج أفضل فيما يخص قضية الأطفال والتراعات المسلحة، ومن ذلك زيادة التركيز على جوانب منها النهج الإنمائي وغيره من الجوانب التي يتضمنها تقرير الأمين العام المذكور أعلاه (A/62/609-S/2007/757) والبيان الرئاسي المؤرخ ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٨ (S/PRST/2008/6). وإضافة إلى ذلك، قد ترغب الدول الأعضاء أيضا في الرجوع إلى التقرير السنوي بشأن أنشطة الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والتراع المسلح، المقرر إصداره في أوائل تموز/يوليه.